وان ثبت فلا كيميه الا بكون البعض في اقسام الكيف قلت اما ثاني المقولات 5
باطبيعه داخلتان تحت الحركة فان طلاما هذه ليست بثابتة الذات بل
لا تزال بتجدد وبعضهم جعلها داخلتين تحت النسبة بناء على انهما التاثر
والتاثير والكلام في هذا الموضع كثير لا يليق بهذا المختصر قال المقصد الثاني
في العلم بالصانع وهو مشتمل على فصول فصل في اثبات الواجب ووحدانيته
لا اقول واجب الوجود هو ما لا يكون وجوده من غيره موجود لانه ان لم يكن
في الموجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها يكون
حينئذ جملة مركبة من اجزاء كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج الى علة موجدة مجتمعة
للشرائط والفاعل الموانع لان تلك الجملة ممكنة ممكنة فتحتاج الى علة
موجبة فتلك العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات
لا يكون نفسه بالفرض ولا جميع اجزائه لان جميع اجزاء الشيء نفسه لامتناع ان
يكون خرقه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها هف او خارجا عنه لان
خروج شيء عن شيء مع عدم خروج شيء من اجزائه عن اجزائه غير معقول ولا بعض
اجزائها اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء الشيء في تحققه فانه كما يتوقف على الجزء
المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع

الموانع

الموانع ما يكفي تحققها في تحقق معلولها فتكون لا علة خارجة والموجود الخارج
عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه هذا خلف
فان قلت ادعى البداهة في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك فانه لا
يتوقف على العلم بذلك الا على المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات منبهات
والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء والخفاء قال
فصل في ان وجود واجب الوجود لا اقول وجود واجب الوجود
نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا اياها
والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم تركب حقيقة الواجب من
ما هو ممكن هف لظهور بطلان هذا القسم ترك الدليل واما الى الثاني
فلانه وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى حقيقته
افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن
في وجوده فيكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر فلوجوده مؤثر وذلك المؤثر
ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء
تتقدم عليها بالوجود اذ المتقدم بالوجود لا بد ان يكون له وجود حتى يتقدم
غيره بالوجود خلاف المتقدم بالوجوب لا بد وان يكون موجودا حتى يفيد الوجود